JURNAL ISLAM DAN MASYARAKAT KONTEMPORARI
© PENERBIT UNIVERSITI SULTAN ZAINAL ABIDIN
ISSN 1985-7667 • e-ISSN: 2289-6325
https://doi.org/10.37231/jimk.2017.14.1.202

https: / / journal.unisza.edu.my / jimk

[AFRICAN BRAIN DRAIN AND ITS EFFECTS ON AFRICAN COUNTRIES]

هجرة الأدمغة الأفريقية وآثارها على البلدان الأفريقية

SISI AHANDU[1]*
ABDUL HAKIM ABDULLAH [1]

[1] Fakulti Pengajian Kontemporari Islam, Universiti Sultan Zainal Abidin.

*Corresponding author: seahamad4@gmail.com

Received Date: 9 December 2016 • Accepted Date: 17 January 2017

Abstract

The migration of highly educated and skilled individuals to abroad has become one of the prominent challenges facing by African countries. This phenomenon has caused the loss of human resource, professionals and skillful people who can contribute to the development of their country. The purpose of this research is to discuss the phenomenon of African brain drain in order to identify factors that cause them leaving their countries, to discover the implications of this phenomenon on the African countries in terms of economy, education and social, as well as to suggest the solutions for this phenomenon.To achieve this purpose, the researchers used descriptive analytical method. This study found that the most important factors that lead the African brains migrate outside their countries because the lack of financial resources, difficult economic condition, unstable political and social situation that constitute conflicts in the most African countries. Besides, the African brains feel that they are sequestered in their own country and start to find a new living situation that can promise them freedom, stability and peace. The implications of African brain drain are both, positive and negative. The positive implications are; improving their competency as they continuously involve in knowledge and research activities in the developed countries and enjoying secure and better living. The negative implications are; affecting the development of the African countries economically and socially as well as affecting human development in the African continent. This study suggest that the African countries have to improve their local environments to avoid the brain drain phenomenon and take care of their academic staff at universities. Further research should be conducted on the factors lead to the African brain drain and find the effective solutions.

Keywords: African countries, brain drain, African brain drain factors, immigration

الملخص

تعتبر هجرة خريجي الجامعات وأصحاب الكفاءات إلى البلاد الأخرى أحد أهم التحديات التي تمربها الدول الأفريقية. وهذه الظاهرة تؤدي إلى ضياع الموارد البشرية ورجال المؤهلات والخبرة الذين يمكن أن يسهموا في تقدم بلادهم. هدفت الدراسة الحالية إلى مناقشة ظاهرة هجرة الأدمغة الأفريقية من خلال تحديد دوافعها إلى خارج البلدان الأصلية، والتّعرف على الآثار المترتبة على الدّول الأفريقية اقتصاديًا وتعليميا واجتماعيا، وتقديم حلول مقترحة للحدّ من تلك الظّاهرة، ولتحقيق أهداف البحث، فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وأبرز البحث أن أهم دوافع هجرة الأدمغة الأفريقية إلى خارج البلدان الأصلية تكمن في قلة الموارد المالية، وصعوبة الأوضاع الاقتصادية في البلدان الأفريقية، وكذلك عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي الذي تعتريه النزاعات في معظم البلدان الأفريقية، والتي تؤدي في بعض الأحيان إلى شعور بعض الكفاءات، وأصحاب الخبرات بالغربة عن أوطانهم، أو اضطرارهم إلى الهجرة سعيا وراء ظروف أكثر حرية واستقرارا وأمنا، كما أظهرت نتائج البحث أن الآثار المترتبة مجرة الأدمغة من الدول الأفريقية، منها الإيجابية والسلبية، ومن إيجابياتها: تحقيق الكفاءات العلمية بإنخراطها في الوسط العلمي والبحث المتطور في الدول المتقدمة، وضمان الحياة المعيشية الطبية، ومن سلبياتها: وجود الخلل في البنية الاقتصادية والاجتماعية جراء الأدمغة الأفريقية، مما انعكس بدوره على مستوى التنمية البشرية في القارة الأفريقية. ومن أهم الحلول المقترحة لمواجهة هجرة الأدمغة من الدول الأفريقية توفير بيئات محلية مناسبة الاحتفاظ بأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأفريقية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، الأدمغة، أفريقيا، الآثار، الذواقع

Cite as:. Sisi Ahanadu & Abdul Hakim Abdullah. 2017. Al-Hijrah al-Dgomaghah al-Afrikiah wa Asaruha ila Bildani al-Afrikiah. *Jurnal Islam dan Masyarakat Kontemporari* 14(1):112-133.

المقدمة

شهد العالم منذ أوائل القرن العشرين تطورات متسارعة في كافة مجالات الحياة العلمية والأدبية ، وأصبح يستوعب

كل ما هو جديد ومبتكر، بل ويتطلع نحو الأفضل باستمرار، وتحتل الموارد البشرية المرتبة الأهم في العالم المعاصر باعتبارها العنصر الأساس في التنمية؛ وهذا يعني أن موضوع التنه البشرية من المواضيع الهامة التي تشغل اهتمام الكثير من المفكرين والباحثين والتربويين والقادة السياسيين في مختلف دول العالم، وخاصة التامية منها، وذلك لأهميتها في إحداث التطور، وتحقيق الانتقال النوعي والكمي للمجتمع من حالة غير مرغوبة فيها إلى حالة مرغوبة (فوجو، 2012). ولايتجادل اثنان أن هناك علاقة جدلية بين المعرفة والتنمية، هذه العلاقة تزكيها عدة تحاليل وتقارير، من أبرزها التقرير السنوي للتنمية للبنك الدولي (1998-1999) الذي نشر تحت عنوان: " المعرفة في خدمة التنمية "، والذي يمكن أن يقرأ فيه " أن الفقر لا ينحصر فقط في قلة المال؛ ولكن كذلك في قلة المعرفة ."

كما أثبتت التجارب العالمية في العصر الحديث أن الرأسمالي البشري يعتبر أهم الثروات الطبيعية، فكثير من الأول تفوقت حضاريا بسبب نجاحها في استثمار مواردها البشرية، بينما فشلت القروات الطبيعية في كثير من الأحيان في تحويل البشر إلى شعوب منتجة إذا لم يتم استغلالها من أجل ذلك، وهو ما يعد أشبه بالتحدي الحقيقي أمام العديد من المجتمعات، غير أن الاهتمام بالعنصر البشري في البلدان الفقيرة بصفة خاصة، والبلدان النامية بصفة عامة لم يكن بالشكل المطلوب إذا حرصت معظم هذه الدول على إنتاج المورد البشري؛ ولكنها لم تنجح في المحافظة عليه، ويتضح من خلال هجرة كفاءاتها العلمية والمبدعة إلى الدول الشرقية والغربية (مانع، والزهراء، 2011). ونظرا للأهمية التي يكتسبها موضوع هجرة العقول العلمية باهتمام خاص لدى الدول المتقدمة؛ فقد برز مصطلح هجرة الأدمغة في أدبيات البحث في خمسينيات القرن الماضي كترجمة لفظية للمصطلح الإنجليزي (drain brain) وقد كان ينعت بذلك مغادرة عدد كبير من المهندسين والعلماء البريطانيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم استعمل للدلالة على " الهجرة العلمية " (الحشاني ، 2014).

وتزداد شراهة لجذب الكفاءات من العقول العلمية والأدبية التي تتقدم بإمكانياتها الذهنية المتفردة على سلم التقدم المتوفر في شتى بلدان العالم، وبذلك أضحت هجرة الأدمغة ظاهرة عالمية، جلبت انتباه الساسة والحكام، والباحثين وصناع القرار، واستطاعت الدول المتقدمة أو الغنية توظيف هذه الهجرة بما يخدم أهدافها الآنية والمستقبلية، مستفيدة من التبوع الذهني المتطور لهؤلاء المهاجرين (عبد اللطيف، 2014). وتعد هجرة الكوادر الأفريقية، والكفاءات العالية إلى خارج أفريقيا درجة من الأهمية جعلها إحدى القضايا الهامة التي تواجهها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل من أهم القضايا التي تحاما القارة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومنذ عقود مضت، فإن الدول الأفريقية عانت، ولا زالت تعاني من هجرة شبابها، وكوادرها، وكفاءاتها العلمية للخارج، ويبدو أنه في ظل انعدام الفرص، وتدهور الأوضاع الأمنية، وشلل الاقتصاد بانت الهجرة هي الأمثل بالنسبة لهم،

وتؤكد على ذلك العديد من الدراسات، ومنها: دراسة (عبد اللطيف، 2011)، ودراسة الحثاني، (2014)، ودراسة (العقيد، 2014) أن مشكلة هجرة الكوادر الأفريقية، والكفاءات العالية إلى خارج أفريقيا تعد درجة من إحدى القضايا الهامة التي تواجهها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل من أهم القضايا التي تحاما القارة الأفريقية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن الدول الأكثر هجا، السودان، ونيجيريا، وغانا، وإثيوبيا، وكينيا، ومصر، والمغرب. من هذا المنطلق جاء البحث الحالي كمحاولة جادة لرصد ظاهرة هجرة الأمعة في دول أفريقية، والتي تعبر عن هجرة الكفاءات العلمية إلى دول أخرى، وما يترتب عليها من آثار على تقدم بلدان أفريقية وازدهارها.

مشكلة الدراسة

تعد هجرة الأدمغة من إحدى المشكلات التي تواجه البلدان النامية بما فيها البلدان الأفريقية، فهي تشكل ظاهرة سلبية على هذه الدول من الناحيتين العلمية والمادية، كما تؤثر على خططها التنموية، إضافة إلى حرمانها من الاستفادة من خبرات كفاءاتها ومؤهلاتها التي عملت على تأهيلها على مدار سنوات طوال، والمستفيد والرابح الأول من القاهرة هي الدول المتقدمة، والتي تقوم عبر وسائل وطرق متعددة على جذب هذه الكفاءات (فوجو، 2012)، والعيب ليس في ترك هذه الأدمغة الخبيرة مواطنها، وانتقالها إلى مؤسسات علمية متطورة في دول أخرى، بما في ذلك من تطور العلم، واكتساب الخيرات، ودفع العجلة نحو الأمام والتقدم، لكن الطامة الكبرى التي تفرض نفسها، هي في عدم رغبة هذه الأدمغة في الرجوع إلى أوطانها الأصلية بعد حصولها على الخبرات العلمية، والمهارات التقنية التي يمكنها دفع عجلة التنمية في وطنها الأم (فوجو،2012)

وتشكل ظاهرة هجرة الأدمغة الأفريقية إلى خارج أوطانها هاجسا مخيفا للحكومات والمنظمات على حد سواء، وتكتسب هذه الظاهرة أهمية متزايدة في ظل تزايد أعداد المهاجرين خاصة من الكوادر العلمية المتخصصة، لما لها من آثار سلبية تتمثل في حرمان هذه الدول من الاستفادة من خبرات ومؤهلات هذه الكفاءات، لتؤثر سلبا على تطور الاقتصاد القومي، وعلى التركيب الهيلكي للسكان والقوى البشرية

ويشير تقرير منظمة اليونسكو إلى أن عدد الإفريقيين أصحاب المهارات الذين تركوا القارة، متوجهين إلى البلدان الصناعية بين العامين 1960 و1975 يقدر با27000 شخص، وارتفع هذا الرقم إلى 40.000 في الفترة من 1975 إلى 1984م، ومنذ العام 1990، يترك 20.000 شخص إفريقي مومل كل عام، كما يؤكد الكس نون (Alex Nunn) على ذلك في التقرير نفسه: أن أفريقيا تفتقد سنويا ما يقارب 20.000 شخص

مؤهل لتوفير الخدمات العامة، والعمل على إرساء الديمقراطية والتنمية (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم، 2007). كما ثبت في إحصائيات برنامج التنمية للأمم المتحدة أن الأطباء، المهندسين، و 17% من أصحاب الشهادات العليا المتخرجين من الجامعات والمعاهد الأفريقية والعربية؛ يهاجرون إلى الدول الغربية، وأن نصف الطلبة الأفارقة الذين يتابعون دراساتهم الجامعية والعليا بالخارج، لا يعودون إلى بلدانهم (إحصائيات برنامج التنمية للأمم المتحدة، 2013)، وأن هناك خمسة بلدان أفريقية أقل نموا، ومنها: الرأس الأخضر، وغينيا، والصومال، خسرت في السنوات الأخيرة أكثر نصف المهنيين من خريجي الجامعات الذين هاجروا إلى بلدان صناعية، للبحث عن وظيفة ومعيشة أفضل (تقرير الأونكتاد، 2013)

وكونا أن معظم دول أفريقيا إن لم تكن كلها على الإطلاق تعاني من مشكلة هجرة الكفاءات العلمية، وأصحاب العقول والخبرات والمهارات، فهي تولد عديدا لعملية التنمية في المنطقة الأفريقية بأكملها؛ ويؤكد (العقيد، 2014) على ذلك: أن معاناة أفريقيا بسبب ظاهرة هجرة الكفاءات والخبرات المتخصصة (المعرفية والتقنية وغيرها) أشد من غيرها؛ فهي تشكل تهديدا لعملية التنمية الشاملة في القارة بأسرها، مما يجعلها أمام مخاطر كبيرة لصعوبة تعويض تلك الكفاءات، أو سد نقصها، بجانب فقدان لما بذلت من جهد، وإمكانات، وأموال في إعدادها؛ فضلا الخسائر الاقتصادية التي تحملها تلك القارة جراء استمرار هذه الظاهرة؛ مما يستلزم بحثها، ومحاولة الوقوف على أسبابها ودافعها وآثارها، وتقديم بعض المقترحات العلمية للحد آثارها السلبية على الدول الأفريقية؛ ولذا يخلص الباحث مشكلة بحثية تتمثل في تقصي هجرة الأدمغة وآثارها على الدولالأفريقية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى ما يلي:

1. تحديد دوافع هجرة الأدمغة الأفريقية إلى خارج البلدان الأصلية.
2. سرد الآثار المترتية لهجرة الأدمغة من الدول الأفريقية.
3. تقديم حلول مقترحة لمواجهة هجرة الأدمغة من الدول الأفريقية.

منهج الدراسة

وفقا لطبيعة الدراسة الحالية، فإن المنهج الوصفي التحليلي يعتبر من أنسب المناهج البحثية لهذه الدراسية، وخاصة

أنه لا يقتصر على مجرد وصف البيانات وتبويبها، بل يقوم بفحص العوامل المتضمنة في الأدبيات، وتحليلها نظريا للوصول إلى مجموعة من النتائج، ووضع تفسير لها. ستقتصر الدراسة الحالية على هجرة الأدمغة الأفريقية وآثارها على البلدان الأفريقية اجتماعيا واقتصاديا، وتنمويا، وتعليميا.

الإطار النظري

يذكر اين منظور (1993) أن الهجرة من الهجر بمعنى ضد الوصل، هجره يهجره مجزا، وهجرانا، والهجرة لغويا تعني الخروج من بلد لآخر، ويسمى الشخص مهاجرا عندما يهاجر لعيش في أرض أخرى بفعل ظلم ظالم لا يعرف الرحمة، أو المغادرة إلى أرض ثانية طليا للأمن والعدل والعيش الكريم التداوي، 2005)، وربما كانت الهجرة حركة نزوح الأفراد من بلدانهم الأصلية إلى بلدان أجنبية، يقصد الإقامة، والعمل بما (رؤوف، والعسكري، 2007م).

وتعرف الهجرة اصطلاحا بأنها: غياب العناصر البشرية الحيوية واللازمة لتحقيق العمليات الشاملة لمجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة من حياته، وهذا الغياب يؤدي إلى الهجرة، أو الامتناع عن العودة بعد قضاء الفترة الزمنية، ويندرج ذلك تحت أصحاب الكفاءات العالية، والخبرات العلمية، والمهارات الدقيقية (الفرجاني، 2001). وتعددت المترادفات هجرة الأدمغة، بحيث تشمل على سبيل المثال: هجرة العقول، والكفاءات العلمية المهاجرة، وصيد الكفاءات، وهجرة العلماء النخبة، واستيراد النخبة، ونزيف الأدمغة، وإجهاض الأدمغة، وانتزاع وإهدارالطاقات، ونحب المعرفة، واقتناص العلم (فوجو ،2012).

وبناء على ما تم ذكره من المترادفات لمفهوم هجرة الأدمغة؛ فإن البعض يرى أن مصطلح استنزاف العقول أو الأدمغة هو اصطلاح أطلقه البريطانيون لوصف خسارهم خلال السنوات الأخيرة من العلماء والمهندسين والأطباء، بسبب الهجرة من بريطانيا إلى الخارج، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن العبارة الآن أصبحت تطلق على جميع المهاجرين المدربين تدريبا عاليا من بلدانهم الأصلية إلى بلدان أخرى (فوجو، 2012). والبعض الآخر يعرف صيد الكفاءات، أو الكفاءات العلمية المهاجرة بأنها: تحويل عالمي للموارد بشكل رأسمالي بشري، وتطال إجمالا ذوي الكفاءات العالية من المتعلمين من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، ويشمل هؤلاء إجمالا، وليس حصرا المهندس، والأطباء، والعلماء، وغيرهم من أصحاب الكفاءات العالية والشهادات الجامعية (Docquier&Rapoport, 2007).

بينما يرى العربي (2006) بأن هجرة العلماء التخبة: تمثل الهجرة الدائمة، أو المؤقتة للكفاءات، أو الفئات الأكثر تعليما وتأهية، عادة خريجي التعليم العالي وما فوقه، إلى خارج أوطانهم بحثا عن فرص أوسع في مجال تخصصاتهم، أو عن بيئة مجتمعية أكثر جاذبية، ومستوى معيشة أفضل لهم ولأسرهم. في حين اعتبرت منظمة اليونسكو أن هجرة العقول، هي: نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد (ناحية الدول المتقدمة)، أو ما يعرف بالتقل العكسي للتكنولوجيا، لأن هجرة العقول هي نقل مباشر لأحد أهم عناصر الإنتاج، وهو العنصر البشري (الاتحاد البرلماني العربي، 2001). ويذكر البعلبكي (2013) أا: هجرة العلماء والمتخصصين في مختلف فروع العلم من بلد إلى آخر طلبا لرواتب أعلى، أو التماسا لأحول معيشية، أو فكرية أفضل، وعاد ما تكون هجرة الأدمغة من البلدان النامية أو الفقيرة إلى البلدان المتقدمة أو الغنية.

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن هجرة هي انتقال الكفاءات العقلية، والمواهب، والخبرات العلمية، والأفراد عالي التأهيل خريجي التعليم العالي وما فوقه) من بلد اخم الأصلية إلى بلدان أخرى بغرض العمل والعيش فيه، وبالتالي يشكل غياهم خطورة على حياة المجتمع في حاضره ومستقبله (الفرجاني، 2001م)، وعلى ضوء ذلك فإن هجرة الأدمغة الأفريقية تقصد بها: ترك الكوادر والكفاءات الأفريقية من حملة الشهادات العالية (البكالوريوس، الماجستير، الدكتوراه) أوطانها الأصلية إلى دول أخرى أكثر تقدما وغني؛ للبحث عن عمل وعيش أفضل.

يعرض الباحث في هذا المبحث بعض البحوث والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، والتي أجريت في بلدان أخرى غير الدول الأفريقية؛ وإذ يسرد الباحث هذه الدراسات، وذلك للاستفادة منها في التعرف على مفهوم هجرة الأدمغة، وأسبابها، والآثار المترتبة عليها، والحلول المقترحة للحد من هذه الهجرة. قام البنك الإسلامي للتنمية (Islamic Development Bank, 2006) بدراسة عن قياس معاملات الارتباط بين هجرة العقول وبعض مؤشرات مجموعة الدول الأعضاء في البنك إياه، واستخدم المنهج المسحي، وأوضحت الدراسة أن التأثير الإجمالي هجرة العقول في التنمية يكون سلبيا، ويلحق الضرر برأس المال البشري، ويزيد حدة الفقر، كما أبرزت الدراسة أن هجرة الكفاءات تؤثر سلبا على إنتاجية كل من يعمل معها من زملاء، وعمال آخرين في مكان العمل، حيث يخسر هؤلاء فرص الإفادة من هذه الكفاءات سواء من خلال الحصول على التدريب، أو تبادل الأفكار.

وسعت دراسة رؤوف والعسكري (2007) إلى التعرف على ظاهرة هجرة العقول وأسبابها وعلاجها من وجهة نظر أعضاء وعضوات هيئة التدريس في العراق، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي، وتوصلت الدراسة

إلى النتائج، من أهمها: أن من أسباب هجرة العقول البحث عن الأمن والأمان، وكذلك العمل والعيش أفضل، وعدم تبني مبادرات الكفاءات العلمية واختراعها، مع عدم حماية الملكيات الفكرية، وبراءات الاختراع، وحقوق الإنسان، وسيادة الخوف الذي يضعف روح الابتكار والإبداع، كما أثبتت الدراسة أن من أهم آثار هجرة العقول، هي: ضعف قوى التنمية الاقتصادية في البلدان المصدرة للعقول العلمية، وازدياد اتساع الهوة في مجالات العلم والتكنولوجيا.

وأجرى برنس وموجابتر (Burns and Mohapatra, 2008) دراسة للتعرف على آثار هجرة العقول وانعكاساتها على نقل التكنولوجيا من دول المهجر إلى البلدان الأصلية للمهاجرين، كما بحثت في آليات استفادة الدول المصدرة للمهاجرين من التحويلات المالية للمهاجرين في مجال التكنولوجيا، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي، وخلصت الدراسة إلى النتائج، من أهمها: أن استفادة الدول المصدرة للهجرة تكون أكبر في حال كانت الهجرة مؤقتة، بحيث تتحقق الفائدة بشكل أكبر عند عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، وأن احتمالية عودة الكفاءات المهاجرة إلى بلدانهم الأصلية تعتمد بشكل كبير على مجموعة من العوامل، أهمها: ظروف المعيشة، وإمكانات البحث العلمي، والتسهيلات المتوفرة فيه، والرغبة في المساهمة في التطور التكنولوجي في البلد الأم.

وركزت دراسة وي، وجيان، وجونسان (Wei,& Junjian,& Junsen, 2009) على تأثير الهجرة في النمو الاقتصادي، وتكوين رأس المال البشري في الدول المصدرة للعقول، واستخدم الباحثون المنهج التحليلي من خلال بيانات مجمعة لمجموعة من الأقاليم الصينية في الفترة (1980–2005م)، وتوصلت الدراسة إلى أن هجرة المهارات لها أثر ضار في النمو الاقتصادي في الأقاليم المصدرة؛ حيث يؤثر معدل الهجرة سلبا على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

تناولت دراسة دوكبير ورابوبورت (Docquier and Rapoport, 2007) هجرة الكفاءات من منظور البلدان النامية، واعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي والمسحي، وأظهرت الدراسة النتائج، من أهمها: فائدة تنامي ظاهرة الهجرة لما لها من تأثيرات إيجابية على البلدان النامية، كما أبرزت الدراسة أنه في حال قيام الدول النامية بفرض قيود على الهجرة الخارجية، فإنها يمكن أن تتضرر على المستوى البعيد؛ حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى تراجع الاهتمام، أو الإقبال على التعليم في الدول المصدرة.

واستعرضت الخلايلة (2010) دراسة عن أسباب هجرة الأدمغة، والبحث عن أسبابها ونتائجها في الدول العربية، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج: أن هناك مجموعة من الأسباب الكامنة وراء هجرة الكفاءات العلمية لأوطانها، من أهمها: المشكلات الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية التي تعاني منها الدول العربية، وتدني المستوى المعيشي، ومستوى العائد المادي لمختلف الكفاءات العلمية والفنية، وتراجع خطط التنمية البشرية والتعليمية، وعدم توائمها مع متطلبات سوق العمل، وتدني مستوى الحرية الأكاديمية والديمقراطية في الدول العربية، وأن هجرة الكفاءات العلمية إلى خارج أوطانها يترتب عليها تدني نسبة الكفاءات المؤهلة في الدول العربية بالإضافة إلى الخسائر المادية المتمثلة فيما تم إنفاقه على تعليم هذه الكفاءات وتدريبها مع عدم القدرة على الإفادة من خبراتهم. وسعت دراسة الكواكبي (2010) إلى معرفة الأسباب التي تساهم في هجرة الكفاءات العلمية السورية في محاولة لوضع إستراتيجية فعالة لإعادة صياغة الهيكلة البنيوية للمؤسسات المتنوعة والمختلفة في المجتمع بما يحقق استجابة فعلية لعملية التنمية على مختلف الأصعدة، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن العامل الاقتصادي يعتبر من أهم العوامل المحركة للهجرة كافة، لكن هذا العامل يتضافر عادة مع عوامل أخرى نوعية في حالة هجرة الأمغة والكفاءات، ويأتي في مقدمة هذه العوامل التوعية ضعف البيئة المؤسسية للكفاءات والمهارات، وتدني نسبة الإنفاق العام على البحث العلمي، وغياب منظومة البحث العلمي والابتكار، وعدم تناسب المستوى العلمي والمعرفي للكفاءات السورية مع مستوى التطور التقني والاقتصادي في سوريا، والتقليل من قيمتها المعنوية إلى فترة قريبة مقابل ارتفاع قيمة البيروقراطية، وتعيين أصحاب الكفاءات في أماكن لا تتناسب مع اختصاصاتهم، ومواجهة الكثير من المشكلات الفكرية والنفسية التي تحول دون قدرتم على التكيف.

وتناولت دراسة عمارة (2013) هجرة العقول وأثرها على النمو الاقتصادي في مصر، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وأبرزت الدراسة التائج، من أهمها: أن جذور مشكلة هجرة العقول تكمن في عدم قدرة أصحاب الأعمال في البلد الأصلي على تقييم العوائد التي يستحقها الحاصلون على تعليم وتدريب في الخارج، وأن هجرة الكفاءات العلمية المصرية تشكل خطورة على اقتصاديات البلد، وعلى مخططاته التنموية والسياسية، والاجتماعية، وبالأخص الخدمات، والتخطيط، والبحث العلمي، وعدد عملية التنمية الشاملة. وقدمت دراسة القاعود (2013)تصورا مقترحا عن تحويل هجرة العقول الأردنية إلى مكسب، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسح، وأصلت الدراسة النتائج، من أهمها: أن من أسباب هجرة العقول من الدول العربية عدم دعم مالي لهم، والظروف المعيشية، وعدم توفر إمكانات بحثية، وفرص عمل، وتدني الرواتب في دولهم، وأن من أكثر الدول استقطابا للعقول العربية الأردنية هي أمريكا، وكندا، وبريطانيا، وأستراليا، ودول الخليج العربي، ويعود لعدة أسباب، منها: تطور البحث العلمي، والقدرة المالية، وتطور النظام التعليمي في هذه الدول، كما توصلت الدراسة إلى أن من أهم السبل إلى وقف هجرة العقول الأردنية للخارج، هي: وضع إستراتيجية وطنية لوقف هجرة العقول، وحصر أعداد

المهاجرين، واستحداث وزارة مديرية عامة تعتني بشؤون المهاجرين، وتوفر ظروف اقتصادية مناسبة للعلماء والمفكرين الأردنيين، وزيادة مخصصات البحث العلمي، وتقديم التسهيلات الحكومية اللازمة لهم، وتطوير النظام السياسي، والاجتماعي والتعليم في الأردن.

وأجرى العقيد (2014) دراسة عن الكفاءات المهاجرة في أفريقيا، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج، من أهمها: أن الكفاءات المهاجرة في أفريقيا تأتي في مقدمتها أساتذة الجامعات، والطب، والهندسة، والصيدلة، والتربية، والتجارة، ومجالات التقنية، وأن أبرز الدول المصدرة للكفاءات من الدول الأفريقية، هي: جنوب أفريقيا، وغانا، والسودان، ونيجيريا، والكنغو، وإثيوبيا، وبوركينا فاسو، وكينيا، ويوغندا، والصومال، والرأس الأخضر، وغامبيا، وأن أكثر الدول استقطابا للكفاءات الأفريقية، هي: الدول الصناعية، ودول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأستراليا، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وفرنسا، والتسما، ودول الخليج العربي، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والإمارات. كما أبرزت الدراسة أن من أهم أسباب الكفاءات المهاجرة صعوبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة في البلدان الأفريقية؛ حيث الأزمات الاقتصادية المتكررة، وقلة الموارد المالية، وتفشي الفقر، وعدم تكافؤ فرص العمل وقلتها، وارتفاع نسبة البطالة، وتردي الخدمات الأساسية.

نتائج الدراسية

المحور الأول: دوافع هجرة الأدمغة الأفريقية إلى خارج البلدان الأصلية

تعد الدراسة عن دوافع هجرة الأدمغة الأفريقية إلى خارج القارة الأفريقية هو الأساس المنطقي لاقتراح المبادئ والسياسات التي يمكن أن يحذا نحوها للحد منها، أو لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على هجرة الأدمغة الأفريقية. وتتراوح تفسيرات ظاهرة هجرة الأدمغة أو العقول العلمية المهاجرة بين الظاهرتين، هما:

أولا: الظاهرة الفردية: وهي تعالج ظاهرة هجرة الأدمغة من منظور فردي بالأساس، مؤداه أن الكفاءات أفراد متميزون يسعون لتحقيق ذواتهم فكريا ومهنيا، ومعيشة أفضل، مما يكفل لهم حرية الابتكار والإبداع، وتحدد هذه الظاهرة الأسباب الأساسية لهجرة عقول البلدان النامية في الآتي

1. انخفاض مستوى الدخل، وتدني مستوى المعيشة.
2. الإحباط العلمي والمهني العائدان لعدم توفر إمكانيات البحث العلمي من الكتب والمجلات العلمية، والمعدات والأجهزة.
3. ضعف انتماءات الكفاءات المهاجرة لحضارة البلد الأصل في مواجهة تأثير الحضارة الغربية
4. ضعف علاقات الانتماء إلى البلد الأصل، سواء على المستوى المجتمعي، أو المستوى العائلي الشخصي؛ مما تعلق بمدى تماسك العلاقات الاجتماعية (الفرجاني، 2001)

ثانيا: ظاهرة الاقتصاد السياسي: تقصد بهذه الظاهرة أن السبب الجوهري لهجرة الأدمغة، أو الكفاءات، يتمثل في الارتباط العضوي لبلدان العالم الثالث بمركز النظام الرأسمالي العالمي في دول الغرب المصنعة، في إطار علاقة تخلف وتبعية ذات أبعاد سياسية، واقتصادية، وثقافية، ويقوم هذا الارتباط العضوي على ثلاث دعائم أساسية، هي:

1. سوق دولية للعقول العلمية، مما يحمل معها مزايا فردية ضخمة لسوق العمل ببلدان الأصل.
2. خلفية المنافسة الفردية في الإطار الرأسمالي السائد ببلدان العالم الثالث، والتي تدفع الفرد إلى السعي لتحقيق أعلى مستوى من الرفاه المادي الخاص.
3. نسق التعليم والتأهيل في بلدان العالم الثالث، والتي تمثل تقليدا لأنساق التعليم العالي في البلدان الرأسمالية المصنعة؛ مما كفاءات من النوع المطلوب للسوق الدولي بدلا من إنتاجه لكفاءات تتواءم مع الاحتياجات الأساسية لبلدان الأصل (الفرجاني، 2001).

وبعد عرض سريع لمدخل دوافع هجرة الأدمغة الأفريقية، يمكن القول: إن هجرة الكفاءات الأفريقية إلى الدول الأكثر تقدما أو غني نشاط مستمر غير قابل للإيقاف، إلا أنه يمكن التقليل منه خلال تفعيل نتائج الدراسات والبحوث العلمية التي تتمحور آثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الأفريقية.

وترجع دوافع هجرة الأدمغة الأفريقية وأسبابها في مجملها إلى ما يلي:

1. **الدافع الأساس**(The Motive Basis)

إن الدافع الأساس لهجرة العقول الأفريقية إلى الخارج يتضمن:

- عدم الاستقرار المادي، وقلة المورد، وعدم الاستطاعة على خيثة متطلبات الحياة البسيطة: إن صعوبة الأوضاع الاقتصادية في البلدان الأفريقية، وقلة الموارد المالية فيها، وتفشي الفقر، وتردي الخدمات الأساسية، وضعف معدل الراتب بين القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى هجرة الأدمغة الأفريقية إلى الخارج بسبب قلة العائد المالي الكافي لمتطلبات الحياة الرغيدة نسبيا.
- انعدام التوازن في النظام التعليمي، أو فقدان الارتباط بين أنظمة التعليم ومشاريع التنمية في الدول الأفريقية عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي: إن الإشكالات التي تعتري النزاعات في معظم البلدان الأفريقية، والتي تؤدي في بعض الأحيان إلى شعور بعض الكفاءات، وأصحاب الخبرات بالغربة عن أوطانهم، أو اضطرارهم إلى الهجرة سعيا وراء ظروف أكثر حرية واستقرارا وأما (فوجو ،2012).
- ضعف الاهتمام بالبحث العلمي والتدريب والتطوير، وتوفير مصدر تمويله، ويؤكد على ذلك تقرير الأمم المتحدة للتنمية عام 2002م، أن مجموع استثمار دول القارة الأفريقية في مجال البحث العلمي والتنمية لا يتجاوز 5% من مجموع الاستثمار العالمي في هذا المجال، وأن الدول الأفريقية لا يتجاوز إنفاقها على المنشورات العلمية نسبة 0.8%، إضافة إلى افتقار الكثير منها إلى مؤسسات معنية بالتكنولوجيا، والتقنيات الحديثة (العقيد، 2014).
- يعاني بعض العلماء انعدام وجود اختصاص حسب مؤهلاتهم، كعلماء الذرة، وصناعات الصواريخ والفضاء، ناهيك عن مشاكل عدم تقدير العلم والعلماء في معظم الدول الأفريقية، وكذلك العقبات الناتجة عن عدم ثقة بعض الدول الأفريقية، لما يحملون من أفكار جديدة، وتخلف النظم التربوية، والبطالة العلمية التي يواجهوها، ومشاكل عدم معالة الشهادات الحاصلة من بعض الدول العربية لدى حكومات معظم الدول الأفريقية التي تحكم بالنظام العلماني.

2. **الدافع الجاذبي**(The Gravitational Motivation)

إن الدافع الذي يجذب الكفاءات والعقول إلى الهجرة عن بلداعم الأصلية يتضمن:

- توافر الثروات المادية الضخمة التي تمكنها من توفير فرص عمل هامة، ومجزية ماديا، مما تشكل إغراء قويا للاختصاصيين.
- إتاحة الفرص لأصحاب العقول العلمية، والكفاءات الأفريقية في مجال البحث العلمي، والتجارب التي تثبت كفاءاتهم، وتطورها من جهة، وتفتح أمامهم آفاقا جديدة أوسع، وأكثر عطا من جهة أخرى.
- الريادة العلمية والتكنولوجية للبلدان الجادية، ومناخ الاستقرار، والتقدم الذي تتمتع به (فوجو،2012).
- حرص الدول المتقدمة والغنية على استقطاب الأدمغة والعقول العلمية لسد حاجتها المتجددة والمتزايدة.
- الحرية السياسية والاجتماعية في الدول المقدمة، وسهولة متطلبات المعيشة فيها، وارتفاع العائد المادي والامتيازات والخدمات المقدمة (العقيد، 2014).

3. **الدافع الشخصي**(The Personal Motivation)

إلى جانب ما تقدم من دوافع مشتركة، هناك أسباب شخصية خاصة، تختلف من شخص لآخر، وتفعل فعلها في تعزيز الرغبة، وتوليد القناعة مجرة الأدمغة الأفريقية، ومن أهم هذه الدوافع:

- الظروف العائلية والجنسية التي تطرأ على المهاجر، وخاصة إذا تزوج من أجنبية.
- طول فترة الهجرة المرتبطة بسن الدارس في الخارج، حيث أثبتت بعض الدراسات أن السن المبكرة من (18-20) سنة، تؤدي غالبا إلى عدم عودة المهاجر إلى وطنه الأصل.
- ازدياد ارتباط الطالب باختصاصاتهم؛ مما يقلل اهتمامه بالعودة إلى بلده الأصل.
- اعتناق الطالب سياسة تخالف سياسة بلده، وخوفه من العودة. ضعف الاتصال بين الطالب الأفريقي وسفارته في الخارج، والتي لا توضح له تطور بلاده، ولا تساعده في إيجاد فرص عمل، ولا تشكل وسيلة فعالة لربط الطالب ببلده.
- تغلب الأنانية، وحب الذات لدى بعض الطلاب، وهو ما يجعلهم يختارون الطريق الأقصر والأكثر نفعا ماديا ومعنويا.
- ضعف تربية الطالب في بلده، وعدم القدرة على جعله منتميا ومرتبطا ببلده تحت أي ظروف كانت، والعودة إليه مهما كانت المغريات في الخارج.

- التعود على أسلوب الحياة في البلاد التي درست فيها هذه الكفاءات أو العقول العلمية (فوجون 2012).

المحور الثاني: الآثار المترتبة على هجرة الأدمغة من الدول الأفريقية

إن ظاهرة هجرة الأدمغة الأفريقية إلى الخارج بانت مسألة مقلقة ولافتة للنظر؛ لأن أكثر من60 % من الأطباء المدربين في الدول الأفريقية، قد تركوا بلادهم منذ مطلع الثمانينيات متوجهين نحو البلاد الأروبية، الأمر الذي يضع المنطقة بأسرها أمام خاطر كبيرة، وتحت وطأة معاناة حقيقية، وفي كثير من الأحيان تقع مآس إنسانية بسبب فقدان تلك الكفاءات البالغة الخبرة (مجلة أفريقيا قارتنا، 2014).

وتعد مشكلة هجرة الأدمغة الأفريقية، والكفاءات العالية إلى خارج أفريقيا إحدى القضايا الهامة التي تواجهها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل من أهم القضايا التي تحابا القارة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ففي السودان مثلا، هاجر في السنوات الماضية أكثر من ألفي طبيب إلى المملكة العربية السعودية، وتشهد العديد من الدول الأفريقية هجرة الكوادر والكفاءات العالية، ومن هذه الدول: نيجيريا، وغانا، وإثيوبيا، وكينيا، ومصر، والمغرب (عبد اللطيف،2011). من خلال ما سبق، يمكن تقسيم الآثار المترتبة على هجرة الأدمغة الأفريقية إلى قسمين هما:

الأول: الآثار الإيجابية الناتجة عن هجرة الأدمغة الأفريقية إلى الخارج

من أهم الآثار الإيجابية الثانية لهجرة الأدمغة الأفريقية إلى خارج البلدان الأصلية ما يلي:

1. تساعد الهجرة على نقل المعارف والخبرات العلمية إلى الأوطان الأصلية وتطويرها.
2. اكتساب الخبرة والمهارات المهنية والفنية والأكاديمية، وصقل المواهب، وتحفيز الابتكار والاختراع، وبناء الشخصية للمهاجر.
4. تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية للمهاجر في بلده الأصل.
5. التنسيق والتعاون والانصهار في المجتمعات الأخرى؛ مما يقل من العنصرية والجهوية، والفوارق الثقافية (إلياس،1998).
6. تمثل الهجرة رصيدا إضافيا للبلدان المستقطبة للأدمغة العلمية، وتسهم في تطورها، فالمهني الأفريقي الذي يعمل في الولايات المتحدة يسهم في الاقتصاد الأمريكي بنحو 150.000 دولار سنويا، وفي تقديرات منظمة الهجرة

العالمية أن الدول النامية تدعم أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، وجنوب آسيا بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي سنويا.

3. تؤدي أدمغة الهجرة إلى تخفيف الضغط على سوق العمل المحلية؛ وإتاحة فرص التوظيف أعداد كبيرة من العاطلين في البلدان الأفريقية، وتوفير طاقات جديدة (العقيد، 2014).

الثاني: الآثار السلبية الناتجة عن هجرة الأدمغة الأفريقية إلى الخارج

تفرز هجرة الأدمغة الأفريقية إلى البلدان الغربية والعربية عدة آثار سلبية على واقع التنمية في القارة الأفريقية، ولا تقتصر هذه الآثار على واقع مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأفريقية فحسب؛ ولكنها تمتد أيضا إلى التعليم في المنطقة الأفريقية كلها، وإمكانات توظيف خريجيها في بناء قاعدة تقنية أفريقية وتطويرها.

ومن أهم الآثار السلبية لهجرة الأدمغة الأفريقية ما يلي:

- تبديد الموارد الإنسانية والمالية الأفريقية التي أنفقت في تعليم الكفاءات وتدريبها، التي استقطبتها الدول الغربية، أو دول الخليج العربي دون مقابل.
- ضعف الإنتاج العلمي والبحثي في البلدان الأفريقية بالمقارنة مع الإنتاج العلمي للمهاجرين الأفريقيين إلى البلدان الغربية، أو دول الخليج العربي.
- ضياع الطاقات الإنتاجية، والجهود العلمية لهذه الأدمغة الأفريقية التي تصب في شرايين أمريكا والدول الأوربية ودول الخليج العربي، بينما تحتاج التنمية الأفريقية لمثل هذه العقول في مجالات الاقتصاد، والتعليم، والصحة، والتخطيط، والبحث العلمي والتقني، وتؤكد ذلك دراسة أجرها علماء كنديون إلى أن جنوب أفريقيا وزيمبابوي تعانيان من أسوأ الخسائر الاقتصادية الناتجة عن هجرة الأطباء في حين أن أستراليا، وكندا، وبريطانيا، والولايات المتحدة، هي أكثر الدول المستفيدة من توظيف أطباء تدربوا في الخارج، كما أثبتوا أيضا أن الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى التي استمرت في تدريب الأطباء انتهى ما الحال إلى خسارة ملياري دولار؛ لأن الأطباء المتمرسين رحلوا عن بلدانهم للبحث عن عمل في دول متقدمة أكثر ثراء (رويترز، 2011).

- تعد هجرة الأدمغة الأفريقية استنزافا لشريحة مؤثرة وفاعلة في المجتمع الأفريقي، ولها دور بارز، وبالذات في البلدان الأفريقية الأكثر تأخرا في التقنيات والاتصالات، وهي بلا شك بحاجة ماسة إلى العقول العلمية والكفاءات العالية، والأيدي العاملة المدربة القادرة على النهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها إلى مستوى الطموح، وتحقيق مجتمع معرفي أفريقي.
- تكرس ظاهرة الأدمغة الأفريقية التبعية للبلدان المتقدمة والغنية، وتأهيلها في اتجاهات خطط الشمسية غير المدروسة، وتبرز مظاهر التعبية في هذا المجال بالاعتماد على التكنولوجيا المستوردة والتبعية الثقافية، والاندماج في سياسات تعليمية غير متوافقة مع خطط التنمية من خلال تفضيل الكم على الكيف في هذا الميدان؛ مما يتسبب في اتساع المسافة بين مستويات تطور
- مجتمعات الدول الأفريقية بالمقارنة مع مجتمعات الدول المتقدمة (رياض، 2002).
- تؤدي هجرة الأدمغة الأفريقية إلى توسيع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة؛ لأن هجرة الأدمغة الأفريقية إلى الدول المتقدمة، تعطي هذه الدول فوائد كبيرة ذات مردود اقتصادي مباشر، بينما تشكل بالمقابل خسارة صافية للبلدان التي نزح منها أولئك العلماء المهاجرين، وخاصة وأن التكنولوجيات والاختراعات المتطورة التي أبدعها أو أسهم أولئك العلماء المهاجرون في إبداعها تعتبر ملكًا خاصا للدول المستقطبة، وحرمان دولهم من الاستفادة من إبداعاتهم الفكرية والعلمية في مختلف المجالات (الاتحاد البرلماني العربي، 2001).
- تمثل هجرة الأدمغة الأفريقية اقتطاعا من حجم القوة العاملة الماهرة المتوفرة في القارة الأفريقية؛ مما يؤدي إلى خسارتها لجانب مهم من القوى المنتجة في مختلف المجالات، وبالتالي زيادة التوتر في سوق القوى العاملة عالية المستوى، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى التأثير على مستوى أجور الموظفين، فضلا عن اضطرار الدول المصرة إلى استيراد الخبرات العلمية الأجنبية لتلافي التقص الحاصل جراء هجرة الأدمغة لديها.
- تسبب هجرة العقول الأفريقية الخسائر المتمثلة في هدر الأموال الطائلة على الطلبة الذين نالوا الكفاءات المتقدمة، حيث تتحمل دولهم سواء أكان الطالب يدرس على حسابه الخاص، أم على حساب حكومته؛ لأن رأس المال المصروف مثل خسارة الاقتصاد الوطن الأصل للطالب، والأهم من كل ذلك جسامة الخسارة المترتبة عن فقدان الدور الخلاق المباشر في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي في المنطقة الأفريقية من خلال إنتاجاتهم العلمية. وأن هجرة العلماء والاختصاصيين الأفريقيين ليس فقط في خسارة

المال العام المنفق على تربيتهم وتعليمهم وتدريبهم، إنما خسارة ونكسة لبلداعم التي هي بأمس الحاجة إلى علومهم ومهاراتهم وطاقاتهم. (أفريحا، 1981).

إن هجرة الأدمغة والكفاءات الأفريقية تعد خسارة لا تعوض في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، فهؤلاء هم الرجال الذين يخططون للمجتمع والمجددون له، وهم دعامة التنمية، بل إنهم الأصل في كل تغيير وتطوير؛ لذلك يرى المختصون أن هجرة العلماء تعدد التنمية للبلاد الأفريقية، فضلا عن تأثيرها الستلي على العملية التربوية والثقافية، بالإضافة إلى ذلك فإنها تعمل على توطيد البنية غير العادلة لتقسيم العمل الدولي الذي يميل أصلا باتجاه تعزيز ظاهرة هجرة

الأدمغة إلى الدول المتقدمة والغنية اقتصاديا.

المحور الثالث: الحلول المقترحة لمواجهة هجرة الأدمغة من الدول الأفريقية

إن الخطورة التي تشكلها هجرة الأدمغة الأفريقية على المخططات التنموية الأفريقية بصورة خاصة، تطلب إيجاد حلول للحد من هذه الظاهرة تمهيدا للتقليل منها، والحل الأمثل هو تكاتف الدول الأفريقية، ووضع إستراتيجية للتصدي لهذه الظاهرة، كما يتطلب إشراك كافة المنظمات الأفريقية في وضع هذه الإستراتيجية، مثل: منظمة العمل الأفريقي(Organization of African Labour) والمجلس الاقتصادي الاجتماعي الأفريقي) (African Economic and Social Council، ومنظمة الوحدة الأفريقية Organization) (of African Unity، والاتحاد الأفريقي(African Union) ، والمجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا (Economic Community of West African States)، مع الاستفادة من خبرات بعض المنظمات العالمية، مثل: منظمة اليونسكو(UNESCO) ، ومنظمة اليونسيف(UNICEF) ، ومنظمة العمل الدولية (International Labour Organization) التي تمتلك خبرات وبحوث علمية حول الظاهرة.

من خلال ما سبق تحليله في المحورين السابقين، يمكن للاقترحات التالية أن تحدي إسهاما في التقليل والتصدي لظاهرة هجرة الأدمغة الأفريقية إلى خارج بلدانها الأصلية:

1. منح حوافز مميزة لأصحاب الأدمغة الأفريقية المهاجرة، والتي ترغب بالعودة إلى أرض الوطن الأم، مع تسهيل الإرادات وبالتعاون معهم تبعا لمستوياتهم العلمية.
2. تيسير الإجراءات لتمكين العلماء الذين لم تسمح لهم الظروف، والمحاولة لإيجاد البل؛ مما يؤدي إلى تحسين وضعهم الاقتصادي والمعيشي.
3. إجراء بحوث ودراسات لتحديد العوامل المرتبطة بمجرة الأدمغة الأفريقية للخارج، والتيل الجاذبة
4. إقامة سبل للتعاون مع البلدان الأخرى التامية المشاجمة، والاستفادة من حلول المعوقات التي موت كا وقتئذ مع مراعاة الظروف المحيطة الممكنة قدر الإمكان.
5. التشخيص الدوري لحالة هجرة الأدمغة وتداعياتها؛ الأمر الذي يمكن من وضع استراتيجية متكاملة وتحديثها لترشيد سياساتها وتفعيل دورها في التنمية
6. وضع سياسات وطنية تركز على الدراسات الواقعية، وتسعى إلى معالجة أسباب هجرة الأدمغة.
7. تطوير أنظمة الاتصال والمعلومات وتبادلها، وعمل شامل للكفاءات المهاجرة بهدف تعرف حجمها، وميادين اختصاصها، وارتباطاتها وظروف عملها، وإقامة قواعد بيانات للخبراء الأفريقيين بالمؤسسات على المستوى القاري والعالمي وتحديثها.
8. إعادة النظر في القواعد المكرسة في المؤسسات الأفريقية، ومراجعة نظمها التعليمية وإجراءاتها في إدارة الموارد البشرية، ومدى مراعاتها لمصالح أصحاب العقول والأدمغة، وتطوير ممارسة فعالة الإدارة الكفاءات على المستويات كافة
9. والعمل على إعداد دوائر متخصصة بالوزارات ختم بشؤون المهاجرين ومتابعتهم، وتوفير قاعدة بيانات شاملة لمختلف الجوانب المتعلقة بالأدمغة المهاجرة.
10. توفير بيئات محلية مناسبة للاحتفاظ بأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأفريقية.
11. تأسيس كراسي الموهوبين لجذب المتفوقين والاحتفاظ بهم، وتكوين روابط وجمعيات الخريجين التوثيق علاقتهم جامعاتهم وبلدانم.
12. تحديث شبكات الإنترنت وتطويرها في التعليم عن بعد، مما يسهل عملية الارتباط ما بين الكفاءات العلمية المهاجرة، والطلبة والباحثين في البلد الأصل.
13. تعزيز البحث العلمي الذي تقوم به الكفاءات العالية، والأدمغة العلمية، وإتاحة له الفرص للرقية الوظيفية في الجامعات الأفريقية

14. ضرورة زيادة الاستثمار في التعليم والعلم والأبحاث والتطوير مع توفير مصادر التمويل اللازمة، وتدعيم التعاون الأفريقي، والعمل المشترك مع المؤسسات والجامعات والهيئات العلمية الأفريقية، ودعم المشروعات التعليمية والتدريبية، وتبادل الخبرات والتكنولوجيا.

الخاتمة

هدفت الدراسة إلى مناقشة ظاهرة هجرة الأدمغة إلى خارج الأوطان الأصلية، وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسة، وهيتحديد دوافع هجرة الأدمغة الأفريقية إلى خارج البلدان الأصلية، سرد الآثار المترتبة هجرة الأدمغة من الدول الأفريقية، وتقديم حلول مقترحة لمواجهة هجرة الأدمغة من الدول الأفريقية.

وقد تبين من العرض التحليلي والفكري في كل من محور من هذه المحاور الثلاثة بأن أهم دوافع هجرة الأدمغة الأفريقية إلى خارج البلدان الأصلية يكمن في قلة الموارد المالية، وصعوبة الأوضاع الاقتصادية في البلدان الأفريقية، وتفشي الفقر، وتردي الخدمات الأساسية، وانعدام التوازن في النظام التعليمي، أو فقدان الارتباط بين أنظمة التعليم ومشاريع التنمية في الدول الأفريقية، وكذلك عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي الذي تعتريه النزاعات في معظم البلدان الأفريقية، والتي تؤدي في بعض الأحيان إلى شعور بعض الكفاءات، وأصحاب الخبرات بالغربية عن أوطانهم، أو اضطرارهم إلى الهجرة سعيا وراء ظروف أكثر حرية واستقرارا وأمنا، ومن أهم دوافع هجرة الأدمغة الأفريقية أيضا إتاحة الفرص لأصحاب العقول العلمية، والكفاءات الأفريقية في مجال البحث العلمي، والتجارب التي تثبت كفاءاتهم، وتطورها من جهة، وتفتح أمامهم آفاقا جديدة أوسع، وأكثر عطاء من جهة أخرى.

كما استنتج أن الآثار المترتبة هجرة الأدمغة من الدول الأفريقية، منها الإيجابية والسلبية، ومن إيجابياتها: تحقيق الكفاءات العلمية بانخراطها في الوسط العلمي والبحثي المتطور في الدول المتقدمة، وإتاحة لها الفرص للتربية الوظيفية، وضمان الحياة المعيشية الطبية، ومن سلبياتها: وجود الخلل في البنية الاقتصادية والاجتماعية جراء الأدمغة الأفريقية؛ مما انعكس بدوره على مستوى التنمية البشرية في القارة الأفريقية، وتبديد الموارد الإنسانية والمالية الأفريقية التي أنفقت في تعليم الكفاءات وتدريبها، التي استقطبتها الدول الغربية، أو دول الخليج العربي دون مقابل، وضياع الطاقات الإنتاجية، والجهود

العلمية لهذه الأدمغة الأفريقية التي تصب في شرايين أمريكا والدول الأوربية ودول الخليج العربي.

ومن أهم الحلول المقترحة لمواجهة هجرة الأدمغة من الدول الأفريقية التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي من أجل الحد. من ظاهرة الهجرة، وضرورة إنشاء بنك معلوماتي يتضمن معلومات تفصيلية عن الكفاءات الأفريقية وأنشطتها في البلاد المستقطبة، وعلى ضوء تلك المعطيات والمعلومات يتم تحديد الوسائل والأطر التي من خلالها يتم التوصل مع الأدمغة الأفريقية في الخارج، وكذلك التشخيص الدوري لحالة هجرة الأدمغة الأفريقية وتداعياتها، وإعادة النظر في القواعد

المكرسة في المؤسسات التعليمية، ومراجعة نظمها وإجراءاتها في إدارة الموارد البشرية، ومدى مراعاتها المصالح الأدمغة، وتوفير بيئات محلية مناسبة للاحتفاظ بأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأفريقية، وإنشاء كراسي الموهوبين لجذب المتفوقين والاحتفاظ كم، وتكوين روابط وجمعيات الخريجين لتوثيق علاقتهم بجامعاتهم وبلدانهم.

المراجع العربية

ابن منظور. (1993)، لسان العرب، الجلد (15) . بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الاتحاد البرلماني العربي (2001). مذكرة الأمانة العامة حول جوهر الأدمغة العربية– وضع سياسة واضحة الاستيعاب الكفاءات العربية والحد من هجرها إلى الخارج. مجلة البرلماني العربي، العدد (82)، موقع:(http://www.arab-ipu.org/publications/journal/v82/memobrain.html) بتاريخ : 13/07/2015

إحصائيات برنامج التنمية للأمم المتحدة، (2013). البلدان العربية والأفريقية. مجلة آفاق الهجرة، مركز السودان الدراسات الهجرة والتنمية والتكان، العدد (10)، ص 20-21.

تقرير الأونكتاد. (2013). البلدان الأقل نموا لعام 2007. مجلة آفاق الشجرة، مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان، العدد (10)، ص 22-23.

أفريحا، فاطمة زهرة. (1981). عوامل هجرة الكفاءات في الجزائر. بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (اكوا) الأمم المتحدة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

إلياس، أكرم، (1998). مجرة العقول العربية للغرب، بيروت: دار الجيل.

البعلبكي، منير. (2013). التنزف العقلي؛ هجرة الأدمغة. استرجعت من موقع موسوعة شبكة المعرفة الريفية (http://www.reefnet.gov.sy/reef) بتاريخ12/07/2015

الخشاب، م. (2014). الجاليات العربية المغتربية والتنمية ، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية الهجرة الدولية والتنمية القاهرة

الخلايلة، هدى أحمد. (2010)، هجرة الكفاءات العلمية والفكرية العربية: أسباما ونتائجها. مى اتحاد الجامعات العربية، العدد (55)، ص 30.

رؤوف، إبراهيم عبد الخالق العسكري، كفاح يخي. (2007)، دراسة ظاهرة العقول ... أسباما... علاجها من وجهة نظر المدربين والتدريبات في كلية التربية – الجامعة المستنصرية. مجلة العربية ، العدد(2) مصر 215-252.

رويترز. (2011). هجرة الأطباء الأفارقة كلفت القارة السمراء ملياري دولار . الدستور | دروب، إصدار السبت 26 نوفمبر 2011 لندن.

رياض، محمد. (2002). الهجرة العلمية واستنزاف الكفاءات، مجلة التي ، العدد(57)، استرجعت من شبكة المعلوماتية (http://annabaa.org/index.htm) بتاريخ 23/7/2015

عبد اللطيف، هنادي (2011)، تحقيق هجرة العقول الأفريقية .. إلى أن 12 عجلة منارات أفريقية استرجعت من موقع و

(http://www.islam4africa.net/ar/more.php?cat_id=12&art_id=28)

بتاريخ: 9/7/2015 الموافق 22/9/1436هـ

العربي، أشرف. (2006). نحو بيئة جاذبية لراس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة. مجلة اقتصاد المعرفة. مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة.

العقيد، ش. (2014)، إفريقيا.. والكفاءات المهاجرة. مجلة قراءات أفريقية. العدد (20)، ص 82-83.

عمارة، أميرة ، (2013). مجرة العقول وأثرها في النمو الاقتصادي في مصر، بحوث اقتصادية عربية، العددان (6463)، ص8-31.

الفرجاني، نادر. (2001). هجرة الكفاءات من في منظور استراتيجية لتطوير التعليم العالي القاهرة: مركز المشكاة للبحث.

فوجو، ميسون ركي. (2012). استراتيجيات التنمية البشرية ودورها في الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة)، رسالة غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة.

القاعود، مجدولين محمود، (2013). تصور مقترح لتحويل هجرة العقول الأردنية إلى مكسب (دراسة نوعية)، رسالة

دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك.

الكواكبي، سلام. (2010)، مجرة العقول والكفاءات في المشرق العربي والإسكوا، الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أمبا.

مانع، فاطمة الزهراء، خيازي. (13-14 ديسمبر 2011م. هجرة الكفاءات العلمية وآثارها على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، ورقة مقدمة في ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة. جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف. مجلة أفريقيا قارتنا. (2014). العقول المهاجرة من أفريقيا. العدد (13)، ص 1-3

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. (2007م). من هجرة الأدمغة إلى كسب الأدمغة. مجلة التربية العدد (18)، ص4-7.

التداوي، خضير عباس. (2005). هجرة العقول العربية . استرجعت من موقع (http://www.kitabat.com) بتاريخ: 12/7/2015

المراجع الإنجليزية

Bums, A. & Mohapatra, S. (2008). International Migration and Technological Progress, Development Prospects Group, Migration and Remittances Team. The World Bank.

Docquier, F. & Rapoport, H. (2007). Skilled Migration: The Perspective of Developing countries, Word Bank Policy Research, Paper No. 2873, Bonn: Institute for the Study of Labor (IZA).

Islamic Development Brain. (2006). Drain in IDB Member Countries. Economic Policy and Strategic Planning Department, Occasional Paper, No. 12.

Wei, H., Junjian, Y. & Junsen, Z. (2009). BrainDrain, Brain Gain, and Economic Growth in China, United Nations Development Programme, Human Development Research Paper, No. .37/2009